

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة

الثلاثاء، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس المؤقت: السيد غزالي إسماعيل (ماليزيا)
ثم: السيد هينادي أودوفينكو (الرئيس) (أوكرانيا)

والآن أدعو الممثلين إلى الوقوف مع التزام الصمت
لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت لمدة
دقيقة للصلاة أو التأمل.

افتتاح رئيس وفد ماليزيا للدورة

البند ١٢٢ من جدول الأعمال المؤقت

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعلن
افتتاح الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفاقات الأمم المتحدة
(A/52/350)

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل
تناول البند التالي من جدول أعمالنا، أود، وفقا للممارسة
المتبعة، أن أوجه انتباه أعضاء الجمعية العامة إلى الوثيقة
A/52/350، التي عممت في الجمعية العامة عصر اليوم.
وهذه الوثيقة تتضمن رسالة موجهة إلي من الأمين العام
يبلغ فيها الجمعية العامة بأن هناك ١٢ دولة عضوا متأخرة
عن تسديد اشتراكاتها المالية في الأمم المتحدة بموجب
أحكام المادة ١٩ من الميثاق.

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

وأود أن أذكر الوفود بأنه، بموجب المادة ١٩ من
الميثاق

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن
أدعو الممثلين إلى التزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو
التأمل وفقا للمادة ٦٢ من النظام الداخلي، أقترح أن
نحتفل أيضا، ونحن نفعّل ذلك، في هذا الثلاثاء الثالث من
شهر أيلول/سبتمبر، باليوم الدولي للسلام الذي أعلنت
الجمعية العامة، بقرارها ٦٧/٣٦ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/
نوفمبر ١٩٨١، تكريسه للاحتفال بالمثل العليا للسلام
ولتعزيزها في صفوف جميع الأمم والشعوب وفيما بينها
على حد سواء.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

هل لي أن أذكر بأنه، وفقا للفقرة ١ من مرفق قرار الجمعية العامة ١٣٨/٢٣، ينبغي أن ينتخب رئيس الجمعية العامة في الدورة الثانية والخمسين من دولة من دول أوروبا الشرقية.

وفي هذا الصدد، أبلغني رئيس مجموعة دول أوروبا الشرقية بأن المجموعة أيدت ترشيح سعادة السيد هينادي أودوفينكو، ممثل أوكرانيا، لرئاسة الجمعية العامة.

ومراعاة لأحكام الفقرة ١٦ من المرفق السادس للنظام الداخلي، أعلن بالتالي انتخاب سعادة السيد هينادي أودوفينكو ممثل أوكرانيا رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين بالتزكية.

وأقدم بخالص التهاني لسعادة السيد هينادي أودوفينكو، وأدعوه إلى تولي الرئاسة.

أرجو من رئيس المراسم اصطحاب الرئيس إلى المنصة.

تولى السيد هينادي أودوفينكو الرئاسة.

خطاب السيد هينادي أودوفينكو، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لشرف عظيم وامتيان لي أن أنتخب رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإنني أشعر بامتنان عميق للدعم الذي لقيه ترشيحي من الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص، من أعضاء المجموعة الإقليمية لبلدان أوروبا الشرقية. وأعتبر ذلك، أولا وقبل كل شيء اعترافا عظيما بالدور الذي يقوم به بلدي، أوكرانيا، في الأمم المتحدة وفي الشؤون العالمية.

وأود أن أعرب عن الشناء الخاص لسلفي، السفير غزالي اسماعيل، ممثل ماليزيا، لمساهمته البارزة في تعزيز دور الجمعية العامة خلال رئاسته للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وأود أيضا أن أهني الأمين العام، كوفي عنان، الذي تستحق جهوده الشجاعة لإصلاح هذه المنظمة ليس فقط عبارات الشناء، ولكن أيضا العمل والدعم.

"لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الثانية والخمسين:

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تقضي المادة ٢٨ من النظام الداخلي بأن تعين الجمعية العامة في بداية كل دورة، بناء على اقتراح الرئيس، لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء.

وبناء على ذلك، يقترح بأن تتألف لجنة وثائق التفويض للدورة الثانية والخمسين من الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي والأرجنتين وبربادوس وبوتان وزامبيا والصين وكوت ديفوار والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية.

هل لي أن أعتبر أن الدول التي ذكرتها عينت بذلك أعضاء في لجنة وثائق التفويض؟

تقرر ذلك.

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

انتخاب رئيس الجمعية العامة

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدعو الآن أعضاء الجمعية العامة إلى الشروع في انتخاب رئيس الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

لتهديد من الصراعات الأهلية والعرقية الداخلية والإرهاب الدولي وانتشار الأسلحة والمواد النووية أكبر من التهديد الذي يتعرضان له من حرب بين الدول، ناهيك عن حرب نووية. فالأجندات الأخيرة في العلاقات الدولية تشير إلى أن هذه المهددات لن تختفي من تلقاء نفسها، ومن ثم فإنها ستقتضي أولوية في الاهتمام بها من جانب الأمم المتحدة.

والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية محفوفة بالعواقب العالمية نفسها لجميع البلدان. وهذه كانت النتيجة الرئيسية التي استخلصها عدد من المؤتمرات العالمية الهامة خلال السنوات الأخيرة. ويتعين على العديد من الدول مواجهة الظواهر المستمرة على نحو متزايد والمتمثلة في الفقر والفساد المدمر وانتهاك حقوق الإنسان والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وفي كثير من الأحيان تتحول المشاكل المصاحبة للتخلف إلى قضية تمس الأمن الدولي.

كذلك تقتضي المشاكل البيئية الراهنة منا اهتماما متزايدا. وتعرض استدامة النظام الإيكولوجي بأسره للخطر بسبب الاستغلال غير المسؤول للطبيعة وسوء الإدارة، وهو ما يشكل خطرا حقيقيا على رفاهنا المشترك. وتعطي كارثة تشير نوبل مثلا محزنا على ذلك. وقد حدثت تلك الكارثة في أراضي بلدي، حيث، حسبما جاء في سفر رؤيا القديس يوحنا:

"هوى من السماء كوكب عظيم ... على ثلث الأنهار." (الكتاب المقدس، سفر الرؤيا، الفصل الثامن، الآية ١٠).

إن نجم تشير نوبل المرير، رغم مرور ما يربو على عقد من الزمان من الكارثة، لا يزال يحلق مثل سيف دامقليس فوق العالم كتذكرة مريرة لنا جميعا.

في الآونة الأخيرة تعرضت الأمم المتحدة لكثير من النقد، ولم يكن كله دون مبرر. ومع ذلك، تظل الأمم المتحدة، رغم إخفاقاتها، آلية فريدة لا غنى عنها للتصدي للتحديات الجديدة، ولحل المشاكل المتعلقة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والعدالة، والقانون الدولي، ونزع السلاح، ومنع الجريمة، ومكافحة الإرهاب الدولي. والأمم المتحدة، تحديدا، تمتلك

إنه لشيء ذو مغزى أن يصبح ممثل ديمقراطية مجددة تمر بفترة إصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية أساسية رئيسا للجمعية العامة في وقت وضعت فيه قضية إصلاح الأمم المتحدة على قمة جدول أعمالها. وأعتقد أن الخبرة المكتسبة من كل من تاريخ بلدي الطويل في المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة والإصلاح الجاري حاليا في أوكرانيا ستيسر مساهمة هذه الرئاسة في أعمال الجمعية العامة. وسوف اعتمد على تفهم الأعضاء ومشورتهم ودعمهم في جهودي لقيادة الجمعية العامة في الواجهة التي نسعى إليها جميعا.

ومنذ إعلان الاستقلال في عام ١٩٩١، نجحت أوكرانيا في إيجاد مكان لها وتوطيده على الخارطة السياسية العالمية وأثبتت بالفعل أنها عامل لا يمكن إغفاله في الاستقرار والأمن الإقليميين. إن أوكرانيا، بإزالتها ثالث أكبر مخزون عالمي من الأسلحة النووية، وبتوقيعها مؤخرا على عدد من المعاهدات الثنائية الأساسية مع جاراتها وعلى ميثاق الشراكة الخاصة مع منظمة حلف شمال الأطلسي، ساهمت مساهمة أساسية في تعزيز الأمن الأوروبي والعالمي، وهو ما جعلها تسهم مساهمة ملموسة في تنفيذ الأهداف السامية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

لقد كانت أوكرانيا أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، وقد اهتمت اهتماما خاصا على الدوام بأنشطة المنظمة. وأوكرانيا اليوم لا تشارك فقط الدول الأخرى في دعم مسار إصلاح الأمم المتحدة، بل هي على استعداد لبذل كل ما في وسعها من جهود لبناء توافق عريض في الآراء بشأن الكيفية المثلى لتحويل المقترحات المطروحة إلى أفعال عملية. ولعدد من الأسباب التاريخية المعقدة مرت عقود من الزمن قبل أن يصبح بلدي عضوا مستقلا استقلالا حقيقيا في الأمم المتحدة. واليوم تتطلع أوكرانيا إلى الاضطلاع بمسؤولية أكبر وإلى مزيد من المشاركة في العمل الذي يهدف إلى التحقيق الشامل والفعال لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

إن عملية العولمة تستدعي عملنا المشترك في كل حقل تقريبا من حقول الجهد البشري. وليس ثمة دولة يمكنها أن تشعر بالأمن عندما تتصرف منفردة في مواجهة التحديات الجديدة والرد عليها. ومفهوم الأمن الدولي نفسه شهد في واقع الأمر تغيرات خطيرة منذ نهاية الحرب الباردة. والسلم والأمن يتعرضان اليوم

لاكتشاف واستغلال إمكانية الأمم المتحدة على نحو كامل. وكانت هذه المسألة موضع دراسة مستفيضة أجراها الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة. وينبغي البدء بتنفيذ توصياته في هذه الدورة.

وإنني أعتزم، بصفتي رئيساً للجمعية العامة، أن أستكشف إمكانية إيجاد آليات مناسبة لقيام تنسيق وتعامل على نحو أوثق بين الأجهزة الرئيسية من قبيل الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمين العام بالتأكيد.

إن السنوات الماضية شهدت زيادة كبيرة في عدد أعضاء الأمم المتحدة وتغييرات هامة في العلاقات الدولية. لهذا السبب نواجه حاجة إلى توسيع مجلس الأمن بغية تعزيز طابعه التمثيلي واستعراض طرائق عمله ومسائل أخرى تتعلق بعمله لتعزيز شفافيته وقدرته وفعاليته وأدائه. وإنني أرى أن مبدأ المساواة بين جميع الدول الأعضاء في السيادة والتمثيل الجغرافي العادل، مع المراعاة الواجبة لمصالح جميع المجموعات الإقليمية ومساهمة الأعضاء في صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن يوجها أعمالنا الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن.

وفي الوقت نفسه، من الضروري أن نتجنب حالات يصبح فيها عملنا بشأن مسائل أخرى تتعلق بإصلاح الأمم المتحدة رهينة لتشعب الآراء بشأن توسيع مجلس الأمن. وبصفتي رئيساً للجمعية العامة، أعتزم أن أفعل كل ما أستطيعه لتبسيط مهمة إجراء مناقشة بناءة لهذه المسألة.

إن كفالة السلامة المالية للأمم المتحدة شرط رئيسي لنجاح إصلاحها. وعلى الرغم من المحاولات الرائعة التي بذلت مؤخراً في هذا الصدد، لا تزال المشاكل التي تواجهها في المجال المالي بدون حل.

وإنني أرى أن الظروف اللازمة لإيجاد مخرج للحالة المالية الحرجة للأمم المتحدة أخذت تتهاى الآن. وينبغي للأمين العام، بتوصية منا، أن يحسن إدارة وهيكلية المنظمة في سياق تنفيذ برنامج الإصلاح المقترح. وعملية الإصلاح بدورها ستتيسر بدرجة كبيرة إذا تم التوصل إلى الاتفاق بشأن جدول الأنصبة المقررة المقبل إن كان هذا العام. ويجب أن نظهر إرادة سياسية ونهجا تعاونيا.

قدرات فريدة لوضع المعايير الدولية وللتوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن القضايا الأكثر إلحاحاً التي تؤثر على المصير المشترك للبشرية جمعاء.

لا أريد أن أمتدح إنجازات المنظمة. كما أنني لن أنتقد الأمم المتحدة على ما عجزت عن إنجازه. فالنقد ينبغي أن يفسح مجالاً للعمل البناء الذي يهدف إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وهذه مهمة هائلة، ولكن إنجازها أمر لا بد منه إذا كان لمقاصد الأمم المتحدة معنى حقيقي بالنسبة للدول الأعضاء كافة.

وهناك على ما يبدو تفهم واسع النطاق للمشاكل والمهام الرئيسية الماثلة أمامنا. وإنني على اقتناع من أن هذا التفهم سييسر بناء توافق في الآراء بشأن كيفية تكييف منظماتنا مع البيئة الدولية المتغيرة.

وأعتقد أن مناجاة هذه الرئاسة ينبغي أن يقوم على الأساس الصلب الذي أرساه أسلافي. وينبغي لمبادئه التوجيهية أن تتصف بالفعالية والشفافية وإضفاء الطابع الديمقراطي على هذه المنظمة، بما في ذلك عملية صنعها للقرار. غير أن هناك عنصران رئيسيان آخران ينبغي إضافتهما، ألا وهما الواقعية والمسؤولية.

لا توجد قط عقبة خطيرة تمنع الأمم المتحدة من أن تصبح ما ينبغي أن تصبح، وما نريده، نحن دولها الأعضاء، أن تصبح، حتى لا تصير معلماً تاريخياً وسط عالم يمر بتغييرات وتحولات. لقد أسسنا هذه المنظمة في عام ١٩٤٥ لتوحيد الأمم في تطلعاتها نحو السلام والأمن. وحن الوقت الآن لإعادة توحيد الأمم المتحدة فيما نسعى إلى إيجاد مستقبل أفضل وأكثر وعداً.

إن برنامج الإصلاح الذي طرحه الأمين العام يبني أساساً سليماً لمزيد من المداولات تجريها الجمعية العامة. وستكون هذه المسألة محور هذه الدورة، وإنني عاقد العزم على دعم جميع الجهود الرامية إلى تيسير عملية الإصلاح وبناء توافق في الآراء على نطاق واسع من شأنه أن يوحد الدول الأعضاء في بذل هذه الجهود. وفي هذا الصدد، أعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة أن تولي اهتماماً خاصاً لاعتماد أنسب إطار للنظر في برنامج الإصلاح الذي قدمه الأمين العام.

ومن المسائل التي تلفت دعماً كبيراً من الدول الأعضاء تعزيز دور الجمعية العامة. ولقد حان الوقت

إنني على اقتناع بأننا جميعا لدينا آراؤنا بشأن هذه المسائل. فلنتشاطرها ولنحاول أن نجد قاسما مشتركا بينها. وأود أن أعتنم هذه المناسبة لأذكر جميع الدول الأعضاء بأن نجاح الإصلاح الآن يعتمد على حكمتها السياسية وإرادتها في العمل بلا تأخير وبروح بناءة وبطريقة حازمة.

إن هذه الدورة للجمعية العامة تتوفر لها جميع الشروط المطلوبة لتصبح دورة فاصلة. وأمامنا، خلال الأشهر المقبلة، فرصة لإعادة إحياء هذه المنظمة الكونية وجعلها مكانا أصلح للتصدي للتحديات المتزايدة.

وإنني أعتقد اعتقادا قويا بأننا نملك ما يكفي من القوة لجعل هذه الدورة منعطفًا يسجل بداية عصر جديد في تاريخ هذه المنظمة. ولقد كان المربي الفرنسي الشهير لاروشيفوكو محقا عندما قال إننا أحيانا نملك قوة أكثر من امتلاكنا للإرادة، واننا كثيرا ما نعتبر الأشياء مستحيلة بغية تبرير عدم قيامنا بالعمل وفقا لما نملك من قدرات.

وبوصفي رئيسا للجمعية العامة، سأشجع على إجراء نقاش ذي توجه عملي بشأن التدابير والمقترحات التي تتعلق بإصلاح منظومة الأمم المتحدة. وبوصفي دبلوماسيا وزميلا كرس جزءا كبيرا من عمله المهني للعمل في الأمم المتحدة، أود أن أكون شاهدا على قيام معلم بارز في تاريخ هذه المنظمة.

قبل سنوات عديدة، وبمناسبة الكلام المجازي عن العمل المضني الذي يقوم به الذين يختارون سبيل التغيير، قال الشاعر الأوكراني البارز إيفان فرانكو ما يلي:

(تكلم بالأوكرانية)

"حطموا هذه الصخرة! ولا تسمحوا للتعجب،
ولا للطقس، ولا للعطش، ولا للجوع يثنيكم عن هذا
المسعى".

(تكلم بالانكليزية)

إنني إذن أوجه لنا جميعنا دعوة إلى العمل بجهد وتفان. وسنحقق النجاح إذا عملنا معا.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

إننا نعلم جميعا ما يلاقيه المرء من صعوبة شديدة لدى محاولة إصلاح مركبة متحركة. ومع ذلك، لا يسع هذه الدورة أن تتحمل تعليق الوفاء بمسؤولياتها وفقا لميثاق الأمم المتحدة. فخلال الأشهر الـ ١٢ المقبلة، يتعين علينا أن نعالج جدول أعمال واسع يغطي مجموعة عريضة من المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونزع السلاح والمسائل الإنسانية، فضلا عن المسائل القانونية والإدارية ومسائل الميزانية. وينبغي لنا أن نشرع في عملنا انطلاقا من الافتراض الواقعي القائل إن تعزيز آلية الأمم المتحدة، لو تم بنجاح، سيساعدنا في هذه المساعي ويعزز إرادة المجتمع الدولي في تزايد طلبه على الخدمات التي تقدمها الأمم المتحدة على حد سواء. ومن ثم، ينبغي للجمعية العامة، لدى التركيز على المسائل العملية، أن تراعي ضرورة إعادة تقييم الحقائق القائمة اليوم بغية تحديد استراتيجيات ومفاهيم وإجراءات كافية في كل حقل من أنشطة الأمم المتحدة.

إن الدبلوماسية الوقائية حُددت كأولوية في صون السلم والأمن الدوليين. فهل باستطاعتنا التأكيد على أن الأمم المتحدة تقوم على نحو كاف بتوظيف جميع أدواتها وأن الموارد المخصصة كافية لنجاح الأعمال الوقائية؟ ولو كانت الجريمة الدولية والاتجار غير المشروع بالمخدرات يشكلان تهديدا متزايدا للاقتصادات الوطنية والمؤسسات الديمقراطية، فأى جزء من المسؤولية ينبغي تحديدا أن تتحملة الأمم المتحدة كي يسفر إسهامها في مكافحة هاتين الآفتين وغيرها من الآفات عن النتائج المتوخاة؟ وكيف ينبغي للأمم المتحدة أن تتصدى للمشاكل المروعة المتعلقة بتزايد أعداد اللاجئين والمشردين الذين يقعون ضحايا لأعمال العنف؟

إن المشاكل الحادة القائمة في أقل البلدان تقدما لا تزال مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. فما هي الخطوات الإضافية التي ينبغي اتخاذها للتدليل على عزمنا على حلها؟ هل نحن قادرين على القيام بهذا وراغبون فيه؟ ما هي أفضل الآليات الممكنة ليتضافر عمل الأمم المتحدة مع عمل المنظمات غير الحكومية في جعل أنشطتنا أقرب إلى المجتمعات المدنية؟

إن قائمة الأسئلة هذه لم تستنفذ بعد. ومع ذلك، فإن من شأن طرح جميعها والحصول على الأجوبة المتوقعة لها، مهما بدت معقدة، أن يقررا إلى حد بعيد فعالية إصلاح الأمم المتحدة، لو استهدينا بالواقعية وتحلينا المسؤولية في تنفيذها.